علم اصول الفقه

معانی حرفی ۲۵-۱۱-۹۴ ۶۷

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادوي الطهراني

۲ـ تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ

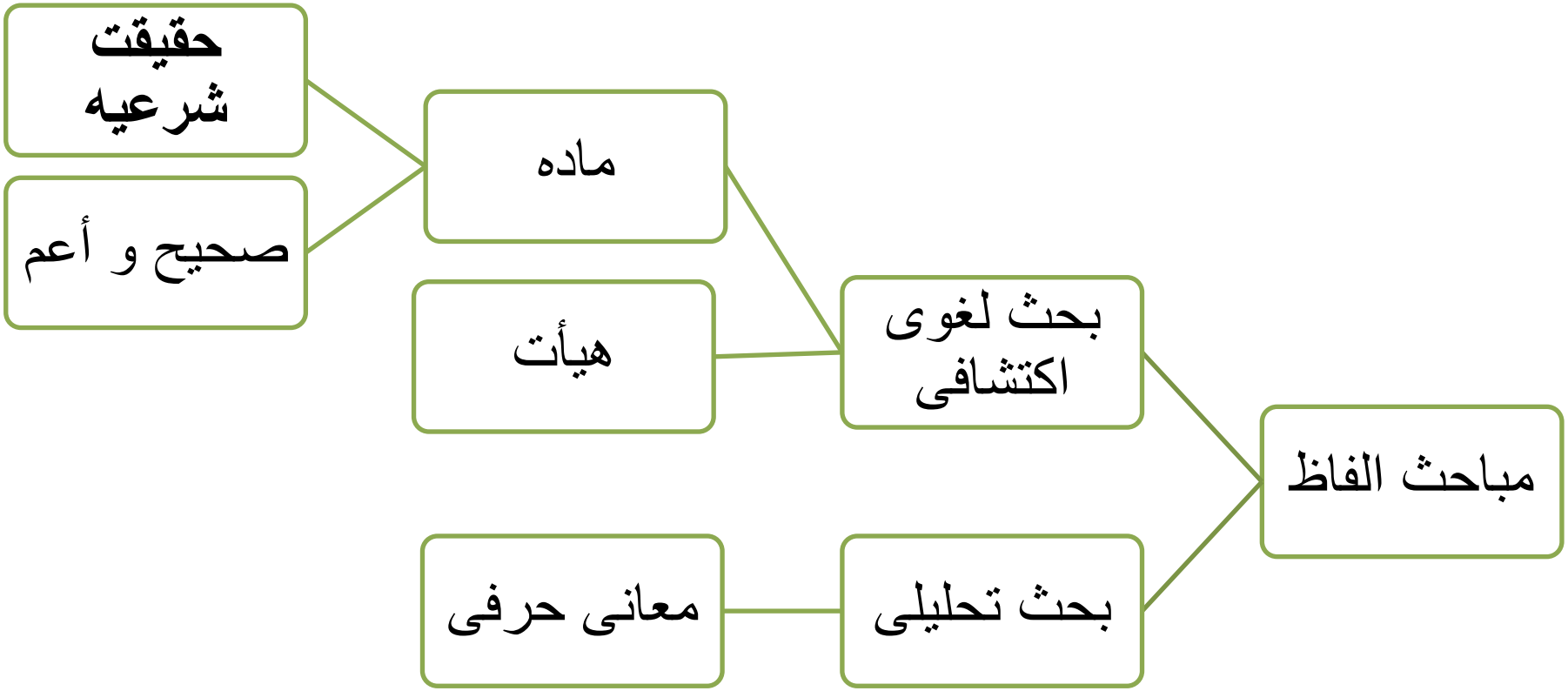

البحوث اللفظية التحليلية

الهيئة: التركيب الخاصّ لمفردات معيّنة من حروف أو كلمات

الهيئات

هيئات الجمل

الهيئات الإفرادية.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٢٦٣

البحوث اللفظية التحليلية

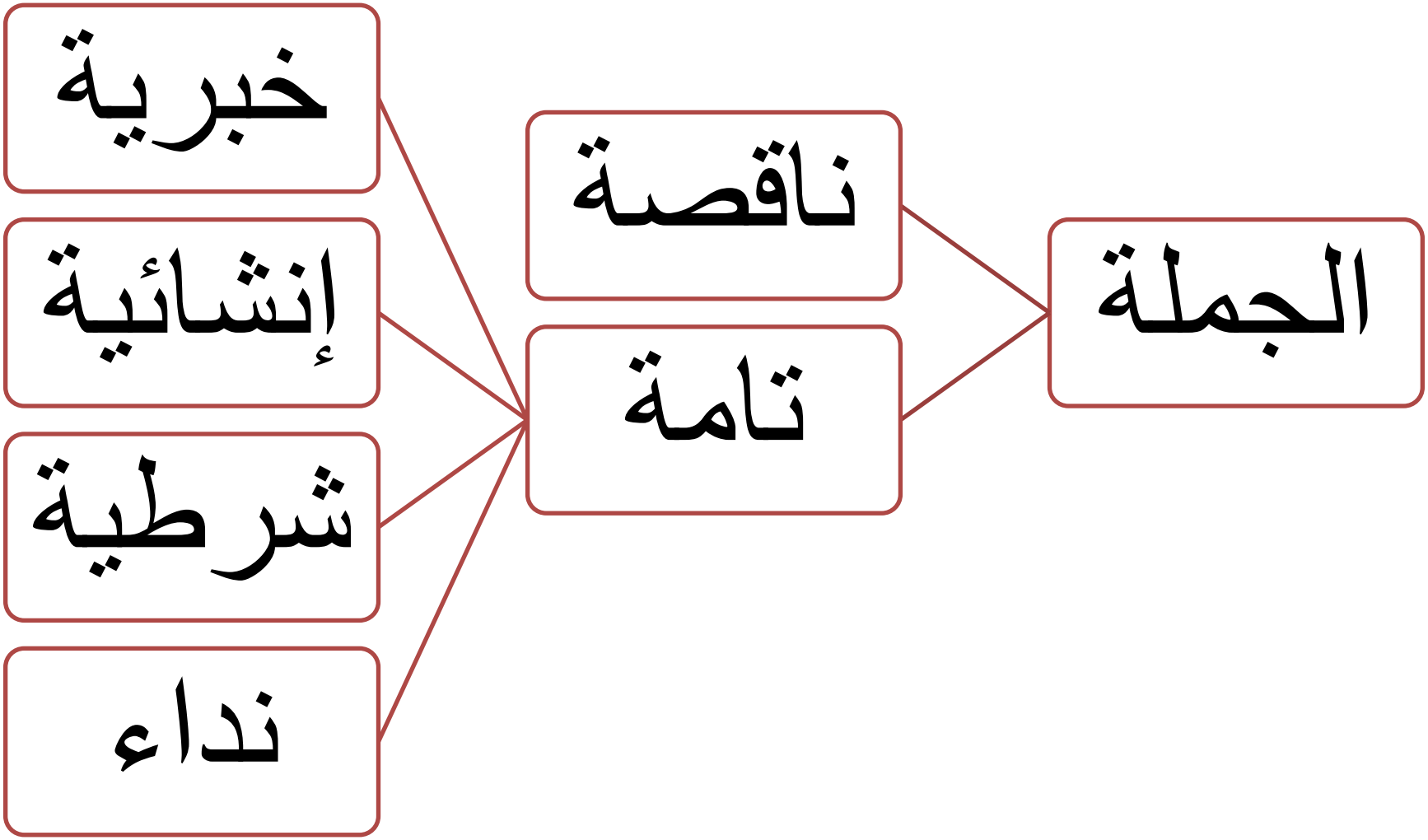

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٢٦٣

البحوث اللفظية التحليلية

الهيئة: التركيب الخاصّ لمفردات معيّنة من حروف أو كلمات

الهيئات

هيئات الجمل

الهيئات الإفرادية.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٢٦٣

٢- الهيئات الإفرادية

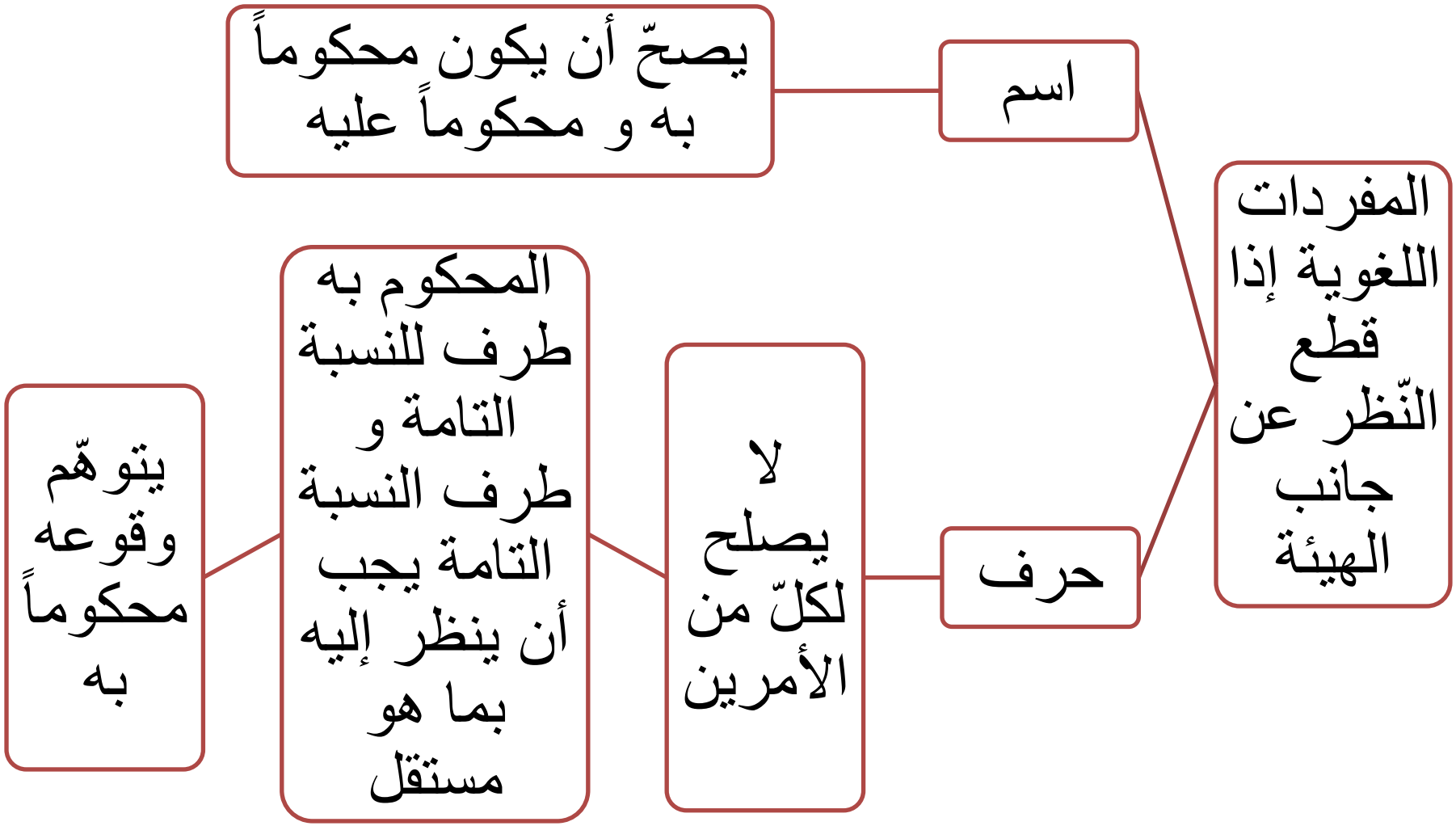

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٥

٢- الهيئات الإفرادية

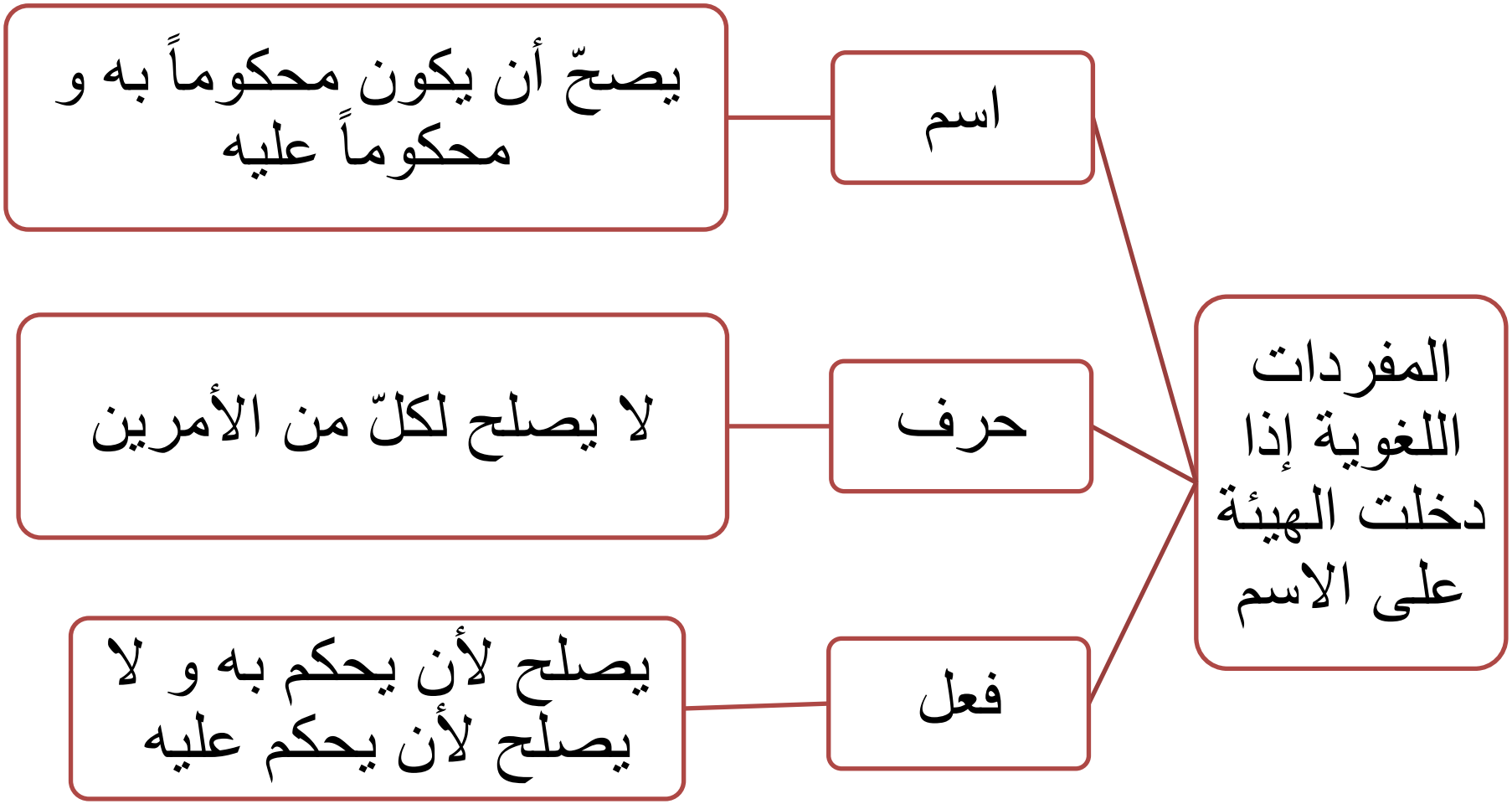

٧ بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٥

٢- الهيئات الإفرادية

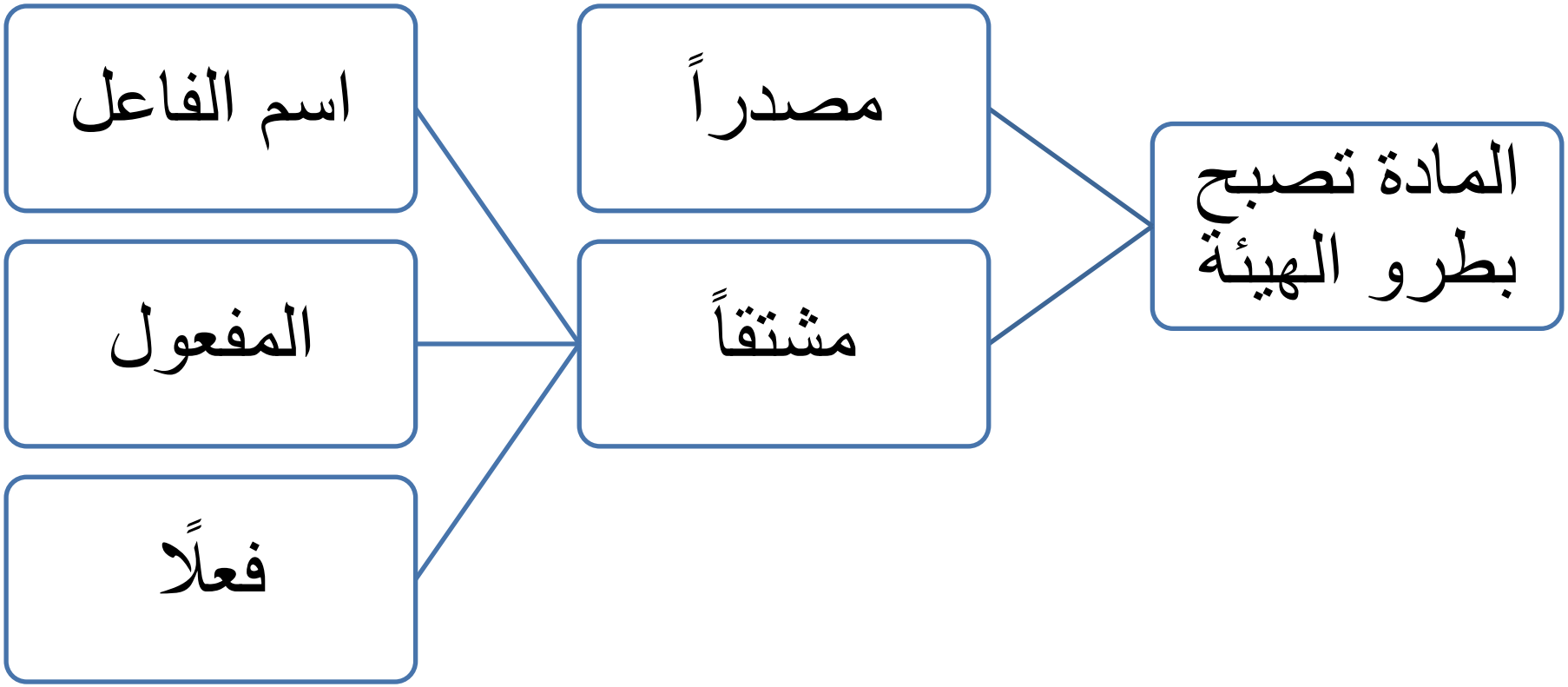

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٥

٢- الهيئات الإفرادية

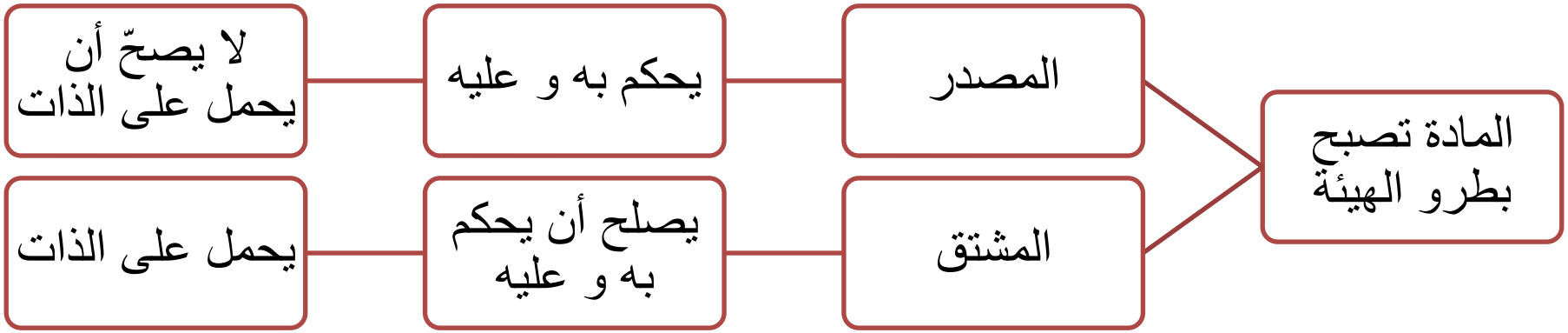

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٦

١- هيئة الفعل

القناعات الثابتة بوجدان أو المبرهنة

- النسبة الصدورية القائمة بين الحدث و الفاعل.
- هذه النسبة يستحيل أن تكون نسبة تامة
  - موطنها الأصلي هو الخارج
- الجملة الفعلية تحتوي على النسبة التامة
- الفعل بمفرده ناقص
- الجملة الفعلية لها مدلول وضعي تصوري
- الفعل لا يصحّ الحكم عليه و إن صحَّ الحكم به و لا يصحّ حمله على مصداق مدلول المادة

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٦

١- هيئة الفعل

- و بلحاظ هذه المسلَّمات يبطل ما نقل عن المحقق النائينى (قدس سره) من أنَّ **هيئة الفعل تدلّ على نسبة تامة هى نسبة الحدث إلى فاعله على نحو التحقق**،
- و كذلک ما أفيد من قبل السيد الأستاذ- دام ظلّه- من أنَّ مفاده قصد الحكاية،

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٧

١- هيئة الفعل

- **هيئة الفعل الماضى** موضوعة لإفادة تحقق المادة و النسبة المأخوذة فيه نسبة تحققية و لذا قلنا بدلالته على الزمان التزاماً فيما إذا كان اخبارا
-
- **هيئة الفعل المضارع** فهى موضوعة للنسبة التلبسية بمعنى أنه يفيد تلبس الفاعل بالمادة فعلا و اما ما ذكره النحويون من كونه مشتركا بين الحال و الاستقبال فقد عرفت بطلانه سابقا و ان الدلالة على الاستقبال لا بد و أن تكون بمعونة كلمة سين أو سوف
-
- **صيغة الأمر** فهى دالة على النسبة الإنشائية الإيقاعية فقط

أجود التقريرات، ج١، ص: ٨٧-٨٨

صفت و موصوف

رجلٌ عالمٌ

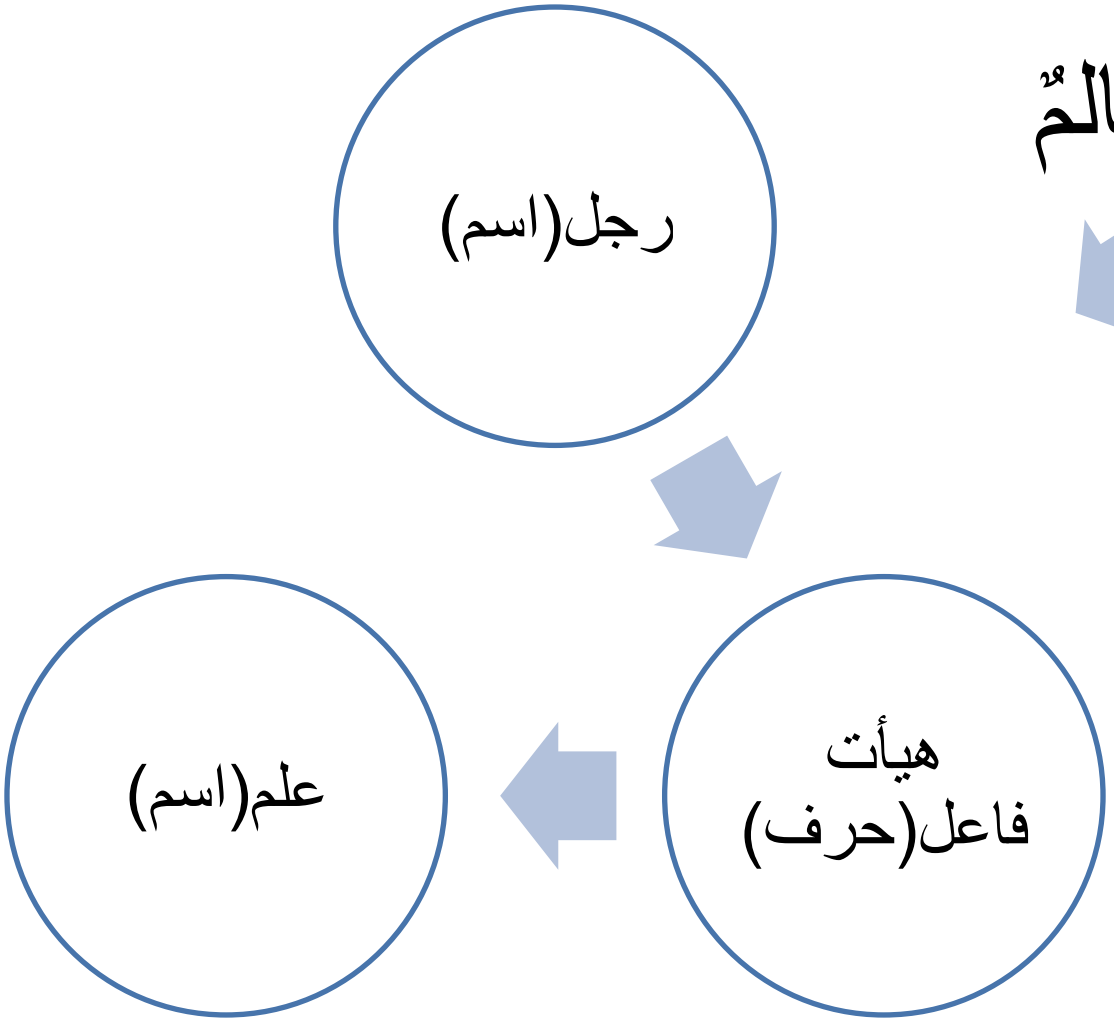

جمله اسميه

زيد عالمٌ

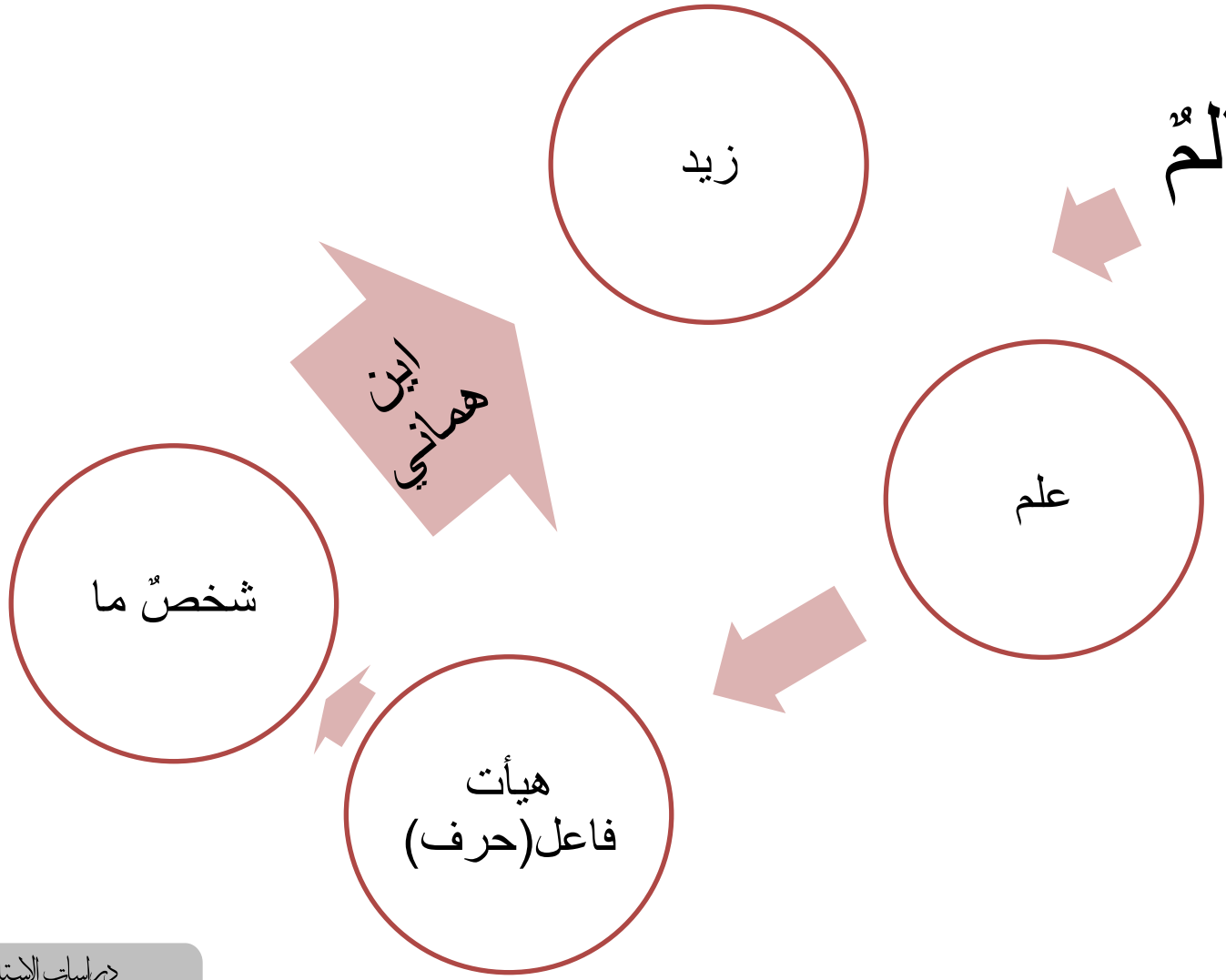

جمله فعليه

علم زيد

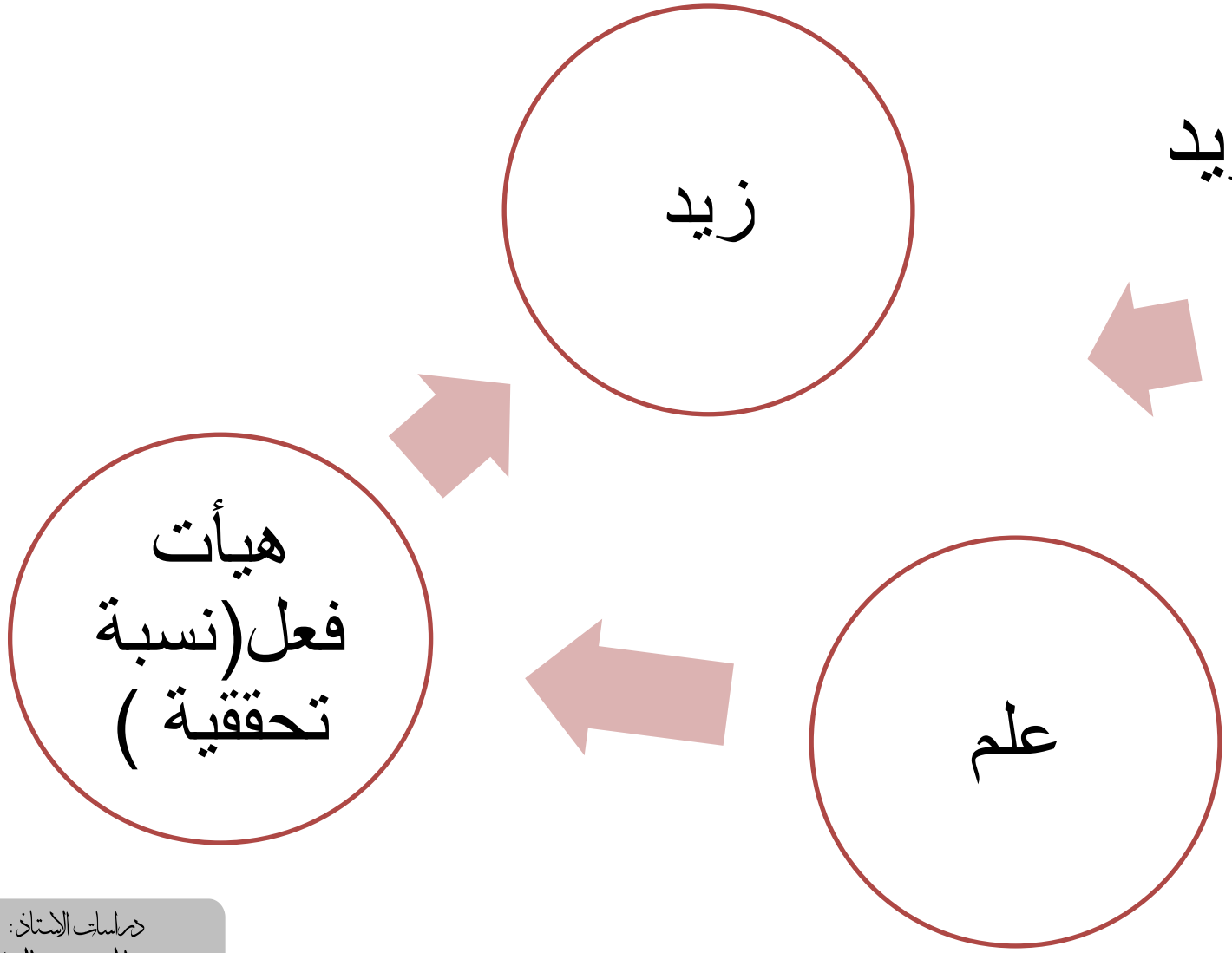

جمله فعليه

يعلم زيد

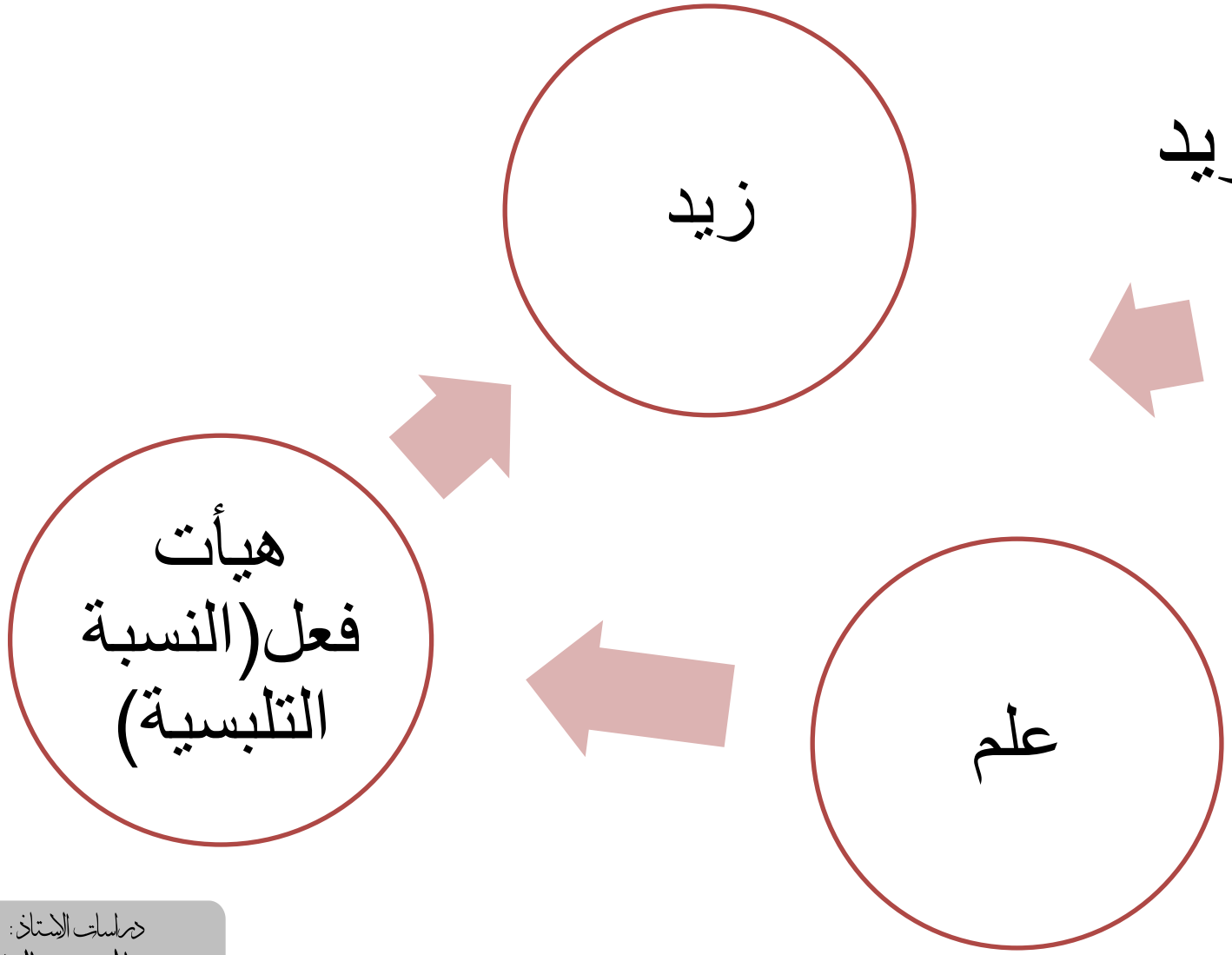

جمله فعليه

إعلم (زيد)

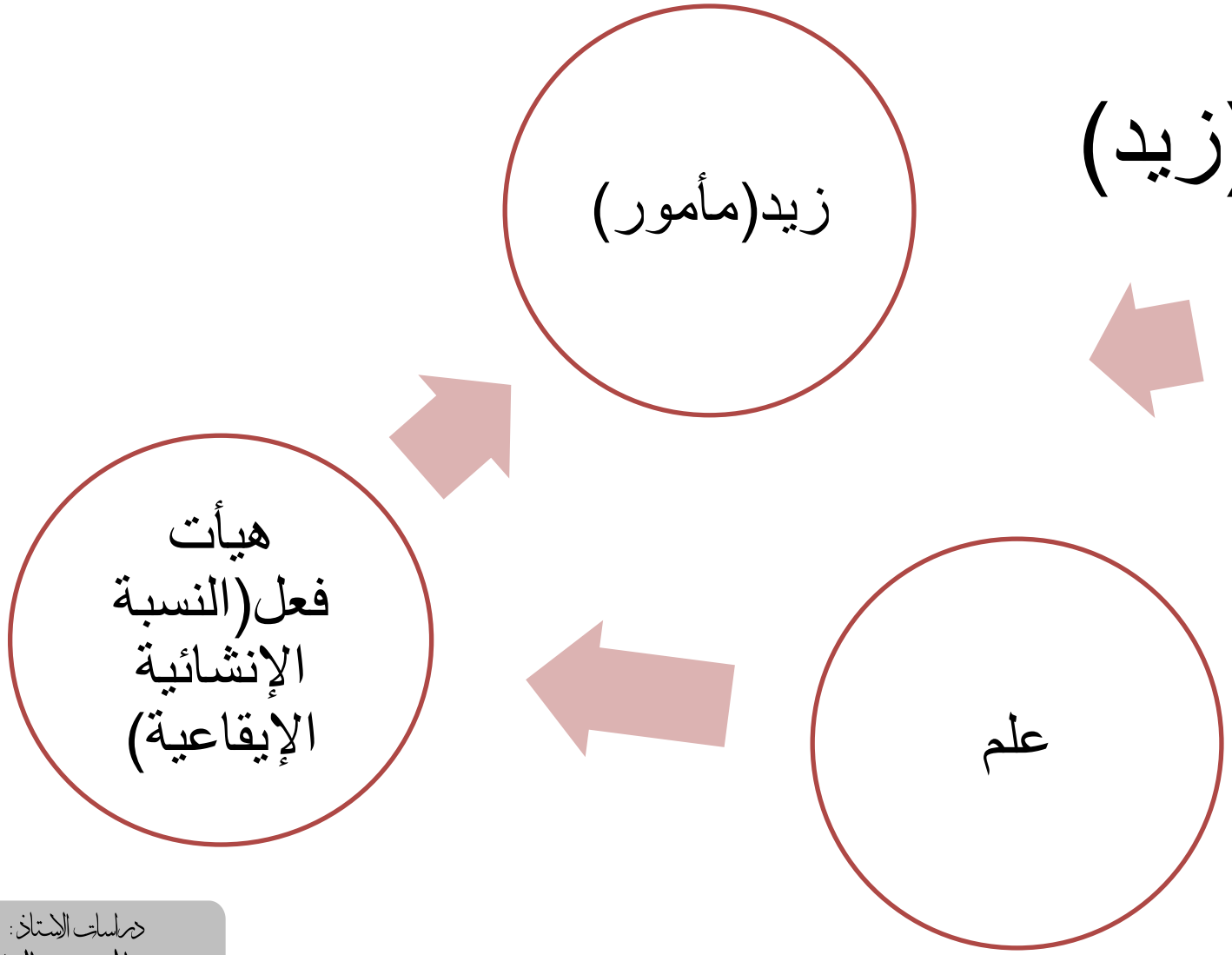

جمله فعليه

إعلم (زيد)

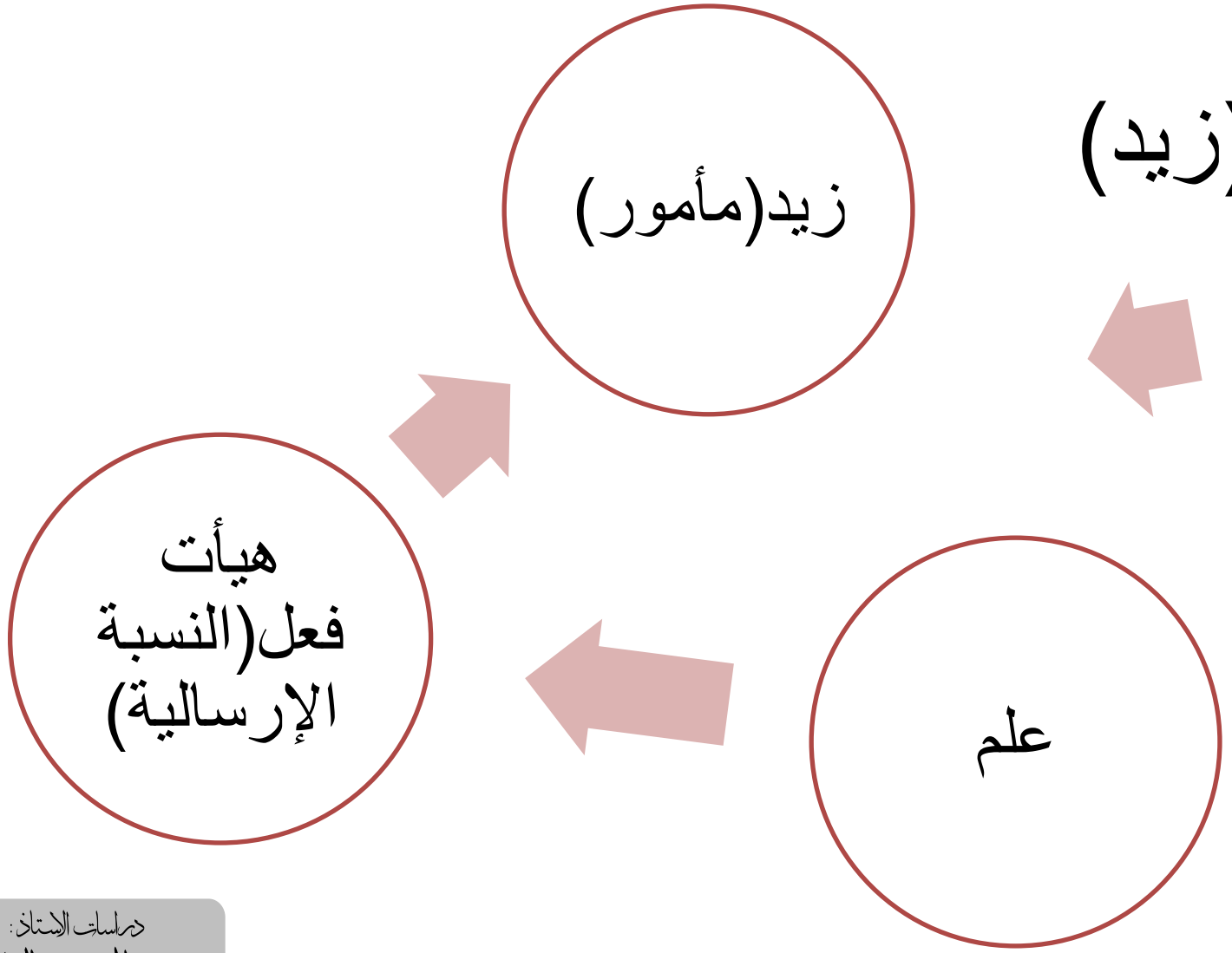

البحوث اللفظية التحليلية

الهيئة: التركيب الخاصّ لمفردات معيّنة من حروف أو كلمات

الهيئات

هيئات الجمل

الهيئات الإفرادية.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٢٦٣

٢- هيئة المصدر

- ٢- هيئة المصدر
- الجهة الثانية: فى المصدر و قد اشتهر فى كلمات النحاة انَّ المصدر هو الأصل فى الاشتقاقات.
- **و ينبغى أن يقصد من ذلك كون معناه المدلول عليه بأسماء المصادرأصلًا فيها لكونه عبارة عن نفس المبدأ،**
- و امّا ألفاظها فتشتمل على هيئات خاصة لا ترد فى سائر الاشتقاقات إلَّا انَّ هذه الهيئات لم تلحظ فيها إفادة معنى زائد على المبدأ و إلا لم تَكن أصلًا.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣١٤-٣١٥

المصدر و اسم المصدر

- **المصدر هو الإسم الدال على مجرد الحدث**
- معجم القواعد العربية فى النحو والتصريف(عبدالغنى الدقر)، صص ۴۲۶-۴۲۷

- **اسم المصدر هو ما ساوى المصدر فى الدلالة على معناه و خالفه بخلوه – لفظاً و تقديراً دون عوض- من بعض ما فى فعله.**
- نفس المصدر، ص۴۵

٢- هيئة المصدر

- و هناک محاولتان تتردّدان فی کلمات المتأخّرین من الأعلام لتصـوير معنی زائد وضعت بإزائه هيئات المصادر أيضا.
- المحاولة الأولی:
- **انَّها موضوعة بإزاء نسبة ناقصة بين الحدث و ذات مبهمة.**

بحوث فی علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣١٥

٢- هيئة المصدر

- و هذه المحاولة يمكن أن تذكر فى مقام إبطالها عدّة مفارقات:
- ١- ما أفاده المحقق النائينى (قده) من استلزامه مشابهة أسماء المصادر للحروف فى معانيها النسبيّة فلا بدَّ و أن تكون مبنيّة مع كونها معربة بلا كلام.
- و هذا الجواب غير تام لأنَّ الّذى يستدعى بناء الاسم مشابهته للحروف بمادته لا بهيئته كما فى أسماء الإشارة و الضمائر. و إلَّا انتقضت هذه القاعدة بالأوصاف الاشتقاقية بناء على ما هو الصحيح من دلالة هيئاتها على معانٍ نسبية.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣١٥

۲- هيئة المصدر

- ۲- لا إشكال فى صحة نسبة المصدر إلى ذات فى مثل قولنا «ضرب زيد» و هذا ينافى أخذ معنى نسبى فى هيئته لاستلزامه قيام نسبتين ناقصتين فى عرض واحد بين مادة واحدة و طرفين، أحدهما الذات المبهمة و الآخر زيد، و هو مستحيل بناء على ما تقدّم من حقيقة المعانى الحرفية، لأن عرضية النسبتين تستدعي تعددهما و هو يقتضى وجود مفهومين مستقلين فى الذهن ينحل كلّ منهما إلى طرفين و نسبة تحليلية و وحدة المادة المنتسبة تقتضى عدم وجود أكثر من مفهوم واحد و هو خلف.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج۱ ؛ ص۳۱۵

٢- هيئة المصدر

- نعم لو فرضت الطولية بين النسبتين الناقصتين كما فى قولنا «ماء وجه زيد» أو قولنا «ماء ورد زيد» أمكن قيامهما بمفهوم واحد، لرجوعه إلى مزيد تحصيص فى مفهوم واحد إلَّا انَّ الطولية فى المقام غير معقولة لأنَّ الذات المبهمة المنتسب إِلَيها المبدأ نفس زيد فلا يعقل تحصيصها به.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣١٥

۲- هيئة المصدر

- و يمكن لصاحب المحاولة الفرار عن هذا الإشكال بدعوى: خروج الذات عن مدلول المصدر، فهو لا يدلّ على أكثر من المبدأ المنتسب مع تعيين المنتسب إِليه بما يضاف إِليه المصدر،
- و لا محذور فى ذلک عدا تعدد الدال على النسبة بتعدد هيئة المصدر و هيئة الإضافة.
- **و ليس هذا محذوراً ثبوتيّاً*.**

- **لكن البحث هنا إثباتى و المحذور الإثباتى موجود (هادوى)**

بحوث فى علم الأصول ؛ ج۱ ؛ ص۳۱۶

۲- هيئة المصدر

- ۳- انَّ فرض دلالة المصدر على طرف النسبة فى موارد الإضافة لـزمٍ المحذور المتقدّم فى الجواب السابق، و إِلَّا لزم افتقـار المصـدر دائمـاً إلى دال آخر ليتمم مدلوله الإفرادى، مع وضوح تماميته فى نفسه فـى كثير من الموارد كما فى قولنا الضرب حرام.
- و هذا الجواب أيضا بالإمكان التخلّص عنه بالالتزام بتعدد الوضع فـى أسماء المصادر فهى مستقلة فى الخارج فلا تكون النسبة مأخوذة فيها و يصطلح عليها حينئذ باسم المصدر، و هى مقيّدة و منتسبة إلى ذات موضوعة للمبدإ المنتسب و يصطلح عليها حينئذ بالمصدر.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج۱ ؛ ص۳۱۶

٢- هيئة المصدر

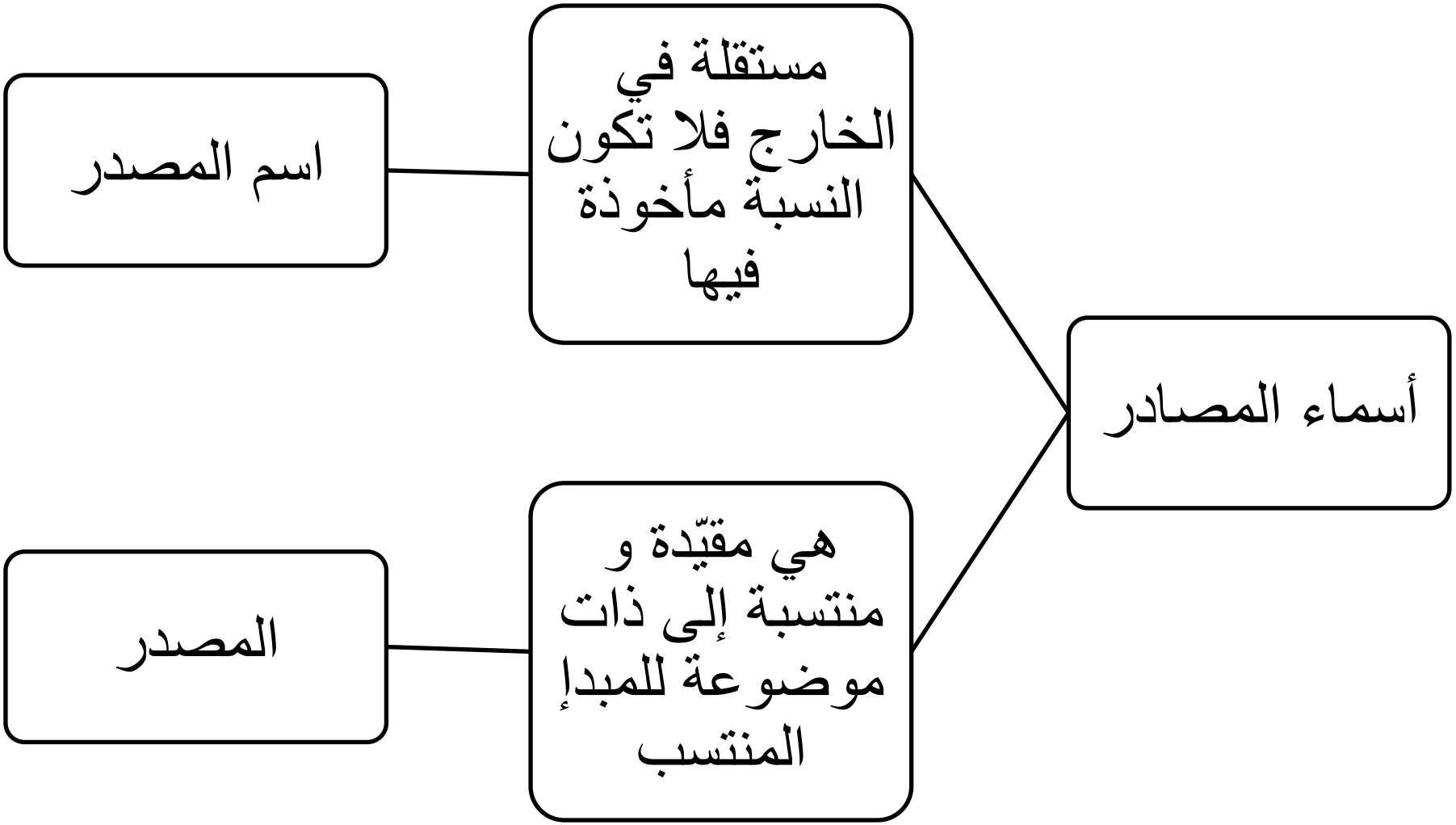

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣١٦

٢- هيئة المصدر

- ٤- انَّ فرض أخذ الذات فى مدلول المصدر لزم المحذور الثبوتى المتقدّم، و إلا لزم تعدد الدال على النسبة، و هو مع الغض عن كونه خلاف الوجدانِ و الذوق العرفيين لا يحقق غرضاً لغويّاً، إذ فى موارد استعماله مستقلًا لا نسبة لكى يوضع لها بحسب الفرض، وَ فى موارد الإضافة و التقييد يوجد دال آخر عليها فيكون وضعه لها لغواً لا طائل تحته.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣١٦

٢- هيئة المصدر

- المحاولة الثانية: ما أفاده المحقق النائينى (قدس سره) من أنَّ هيئة المصدر وضعت للتمييز بين اسم المعنى المصدرى و المعنى المصدرى، حيث أن اسم المصدر موضوع للدلالة على الحدث ملحوظاً غير منتسب إلى ذات و هيئة المصدر موضوعة لنفى ذلک اللحاظ و إِلغاء عدم الانتساب.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣١٦